كيف دعمت الأمم المتحدة عصابة الأسد؟



اعداد مركز الخطابي للدراسات

٢٠١٩

مع بداية الاحتجاجات الشعبية مطلع ٢٠١١ وقمع النظام السوري لمعارضيه بوحشية، فرض المجتمع الدولي عقوبات شاملة على الحكومة السورية أفراداً ومؤسسات. ومع أن تلك العقوبات كانت الأكثر شمولاً على كافة المستويات. لكنها، لم تثنِ الحكومة السورية على مدى السنوات السابقة عن شن حربا وحشيّة على المدنيين، فألقت بمئات الآلاف منهم في المعتقلات وأزهقت أرواح نصف مليون سوري وشردت ملايين آخرين وخلقت أزمة إنسانية ضخمة في البلاد.

ولم تنجح العقوبات الدولية في الحد من وحشية النظام السوري، ويعود ذلك إلى المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تلقاها من دول كبرى أمثال إيران وروسيا. لكن "الجهود الإنسانية" التي تقودها الأمم المتحدة في سوريا كان لها دور كبير في صموده أيضا؛ إذ سمحت وكالات الأمم المتحدة لنظام الأسد بالسيطرة على مبالغ طائلة، من خلال استخدام أموال المانحين لتجنب العقوبات ودعم المجهود الحربي للحكومة.

كانت البداية عام ٢٠١٢ عندما بدأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تقديم المساعدات إلى سوريا، حيث استعانت حكومة النظام السوري بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٢/٤٦، والذي ينص على أنه "ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتضرر" وأن "الدولة المتضررة لها الدور الأساسي في استهلال تقديم المساعدات الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها داخل أراضيها". وقد قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية شروط الأسد تحت ذريعة تعذر الوصول للمناطق المتضررة دون موافقة النظام السوري. وسرعان ما تدفّق نحو ٢١٦ مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى البلد، وهو مبلغ ارتفع إلى ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار سنوياً في السّنوات اللاحقة.

أكدت عدة تقارير غربية في وقت سابق سيطرة النظام السوري على المساعدات والتمويلات المالية المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها، حيث حصل الأخير على ٣٠ مليار دولار من برنامج الاستجابة الإنسانية الدولية، و٢١٦ مليون دولار من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) بعد إصراره على إدارة عملياتها في دمشق، إضافة إلى تحويله قروض الأونروا والتي تتجاوز قيمتها ١,٦ مليون يورو إلى عناصر ميليشياته.

أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" استغلال النظام السوري للمساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات الدولية للمنكوبين في سوريا بتمويل أعماله القمعية ومعاقبة المعارضين له. وأشارت إلى تلاعب النظام بوصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى المناطق المعارضة له، واحتكارها بمناطق سيطرته. وأضافت المنظمة في تقرير لها أن نظام الأسد وضع إطاراً سياسياً وقانونياً لتحويل المساعدات لتمويل أعماله الوحشية ومعاقبة معارضيه وإفادة مواليه، عَبْر استخدام الأفرع الأمنية في عملية إيصالها والتأثير عليها.

وكشف تحقيق لصحيفة الجارديان البريطانية. أن الأمم المتحدة منحت عقودًا تقدر بعشرات الملايين من الدولارات لأشخاصٍ على علاقةٍ بالرئيس السوري بشار الأسد كجزءٍ من برنامج مساعدات لسوريا، وأن وكالات الأمم المتحدة ذاتها تعاملت مع ٢٥٨ شركة سورية على الأقل، دفعت لها مبالغ تتراوح ما بين ٣٠ ألف دولار و٥٤ مليون دولار. ويرجح أن الكثير من تلك الشركات على علاقةٍ بالأسد أو المقربين منه. كما كشف التقرير أن الأمم المتحدة دفعت أكثر من ١٣ مليون دولار إلى الحكومة السورية لدعم الزراعة، و٤ ملايين دولار على الأقل إلى مزود الوقود التابع لعصابة الأسد، وأكثر من ٥ ملايين دولار من منظمة الصحة العالمية أنفقت لدعم البنك المركزي السوري، الذي تسيطر عليه وزارة دفاع الأسد، وذلك رغم أن هذه الكيانات كانت على قائمة العقوبات الغربية.

وفي تقرير مفصل ومطول وفق ما نشرته مجلة **Foreign Affairs** الأميركية "فورين أفيرز" كتبته "آني سبارو" وهي أكاديمية وباحثة في إحدى الجامعات الأمريكية بولاية نيويورك، ومتخصصة في ملاحقة الشأن السوري. ذكرت أن مساعدات الأمم المتحدة أسهمت في تقديم دعم غير مباشر لبشار ونظامه يعادل مبلغ ٣٠ مليار دولار.

حيث سيطر النظام السوري على جهود الإغاثة في كافة الوكالات الإنسانية عن طريق الشريك الرسمي للحكومة "الهلال الأحمر العربي السوري"، كما حظر الزيارات الميدانية والتنسيق دون إذن من الهلال الأحمر السوري، وقد علقت الحكومة انتخابات الهلال الأحمر لأجل غير مسمى وطردت أعضاء المجلس المستقلين والموظفين المؤهلين. ووفقاً لمتطوعي الهلال الأحمر السابقين -حسب تقرير فورين أفيرز- فإن عملاء المخابرات تسربوا إلى المنظمة كمتطوعين. وأضحت السياسة غير الرسمية الجديدة للهلال الأحمر بعد هذه التغييرات هي توصيل المساعدات وفق معايير طائفية. وأي موظف أو متطوع ينتهك هذه القواعد كان مصيره التعذيب وحتى القتل. وفرض النظام السوري رقابة صارمة على توزيع المساعدات والإمدادات الطبية، والتي حجبها عن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة -مثل إدلب- وعن المناطق التي كانت تحت الحصار في السابق مثل الغوطة الشرقية.

ولتجنب سيطرة النظام، فضّلت بعض وكالات الإغاثة الدولية العمل عبر الحدود من تركيا أو الأردن للوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وذلك بعد أن تبنى مجلس الأمن الدولي رسمياً قراراً يجيز المساعدة عبر الحدود وذلك في يوليو/ تموز ٢٠١٤، ومع ذلك، استمرت وكالات الأمم المتحدة في إعطاء الأفضلية لعملياتها لدمشق ومنحها نفوذاً هائلاً للنظام. وتضيف الباحثة المختصة في الشأن السوري أن تقريراً غير منشور من قبل المركز السوري لبحوث السياسات يقول

أن إجمالي النفقات الإنسانية للمجتمع الدولي في سوريا عام ٢٠١٧ -بما في ذلك مصادر الأمم المتحدة وغير الأمم المتحدة للتمويل- يعادل نحو ٣٥ % من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

وحسب هيومن ريتس ووتش أيضا "لا تستطيع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية التي ترغب في العمل في سوريا القيام بذلك إلا إذا كانت شريكة مع جهات محلية معتمدة. هذه الجهات يمكن أن تكون منظمات غير حكومية محلية خاضعة للموافقة المسبقة من قبل عصابة الأسد، أو وزارات معنية بقطاعات محددة، أو "الهلال الأحمر العربي السوري". ومع عدم اشتراط الأمم المتحدة على المنظمات الشريكة لها الإفصاح عن تبعيات الشركات التي تتعاقد معها، تمكنت منظماتٍ محلية غير حكومية، مثل أمانة سوريا، وجمعية البستان وغيرها من الكيانات المشابهة، من نقل أموال الأمم المتحدة إلى أفراد ومؤسسات داخل النظام.

كشفت وكالة "بلومبيرغ" العالمية أنّ الأمم المتحدة دفعت ملايين الدولارات لمنظمات ومؤسسات حكومية، أو يديرها مسؤولون مقرّبون من الأسد، مثل مؤسسة الأمانة السورية للتنمية التي أسستها وتترأسها أسماء الأسد، أو شركات وهمية متخفية في هيئة جمعيات خيرية مثل "جمعية البستان الخيرية" التي يملكها ابن خال الأسد رامي مخلوف. الأمر الذي يترك أسئلة حول سياسة المنظمة العالمية تجاه النظام السوري. وأظهر تحقيق أجرته صحيفة "الغارديان" البريطانية في العام ٢٠١٦ تورط الأمم المتحدة بدعم نظام بشار الأسد بعشرات ملايين الدولارات من خلال دعم جمعية "البستان" التي يملكها رامي مخلوف. التي استغلت مساعدات الأمم المتحدة لدعم نشاطها التشبيحي، وإمداد ميليشيات النظام ومواليه بهذه المساعدات، وحرمان المدنيين المحتاجين منها.

كما فرضت قوات الأسد على أفراد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية شراء الهواتف المحمولة حصرا من شركة "سيرياتل" التي يمتلكها مخلوف. كما فرضت أيضا على الأمم المتحدة استيعاب موظفيها الدوليين البالغ عددهم ١٥٠ موظفاً في فندق فور سيزون بدمشق المملوك لرجل الأعمال المتحالف مع الأسد سامر الفوز. كما فرض النظام السوري على وكالات الإغاثة أن تُدفع الأموال اللازمة والرواتب وشراء الأدوية والسلع والخدمات المحلية إلى البنك المركزي بالدولار بسعر الصرف الرسمي، وهو ما يقل بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المائة عن سعر السوق السوداء. حيث تختلس الحكومة الفارق، ويظهر أن هذه التلاعبات أنتجت ما لا يقل عن مليار دولار من الإيرادات للنظام.

في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، بلغت مساعدات الأمم المتحدة ١,٢ مليار دولار، ذهبت جميعها إلى دمشق مباشرة. في عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي المساعدات الدولية للأمم المتحدة ١,٢ مليار دولار، ولم

يذهب سوى ٦,٥ مليون دولار لوكالات دولية تعمل عبر الحدود من تركيا، بينما ذهب أكثر من مليار دولار إلى وكالات الأمم المتحدة في دمشق. وعام ٢٠١٥ تلقت المنظمات غير الحكومية السورية العاملة عبر الحدود أقل من ١ % من إجمالي ميزانية الأمم المتحدة للمساعدات المقدمة لسوريا. ولازالت المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة تسير على هذا النمط حتى يومنا هذا.

